تقرير اجتماع

نساء يبنين السلام في الدول العربية

أوجه التآزر الإقليمي والتعلُّم المتبادل

مايو ٢٠٢٢
هيئة الأمم المتحدة للمرأة

هيئة الأمم المتحدة للمرأة

٢٠٢٢ © هيئة الأمم المتحدة للمرأة. كل الحقوق محفوظة.
الآراء الواردة في هذا المنشور هي آراء المؤلف (المؤلفين)
ولا تمثل بالضرورة وجهات نظر هيئة الأمم المتحدة للمرأة أو
الأمم المتحدة أو أي من المنظمات التابعة لها.

تم إعداد التقرير بتكليف من المكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في الدول العربية كجزء من مشروع "المرأة والسلام والأمن في الدول العربية، المرحلة الثانية"، بتمويل من وزارة الخارجية الفنلندية.

أعدّت هذا التقرير فرح حويجة، خبيرة استشارية وميسِّرة

Ministry for Foreign
Affairs of Finland

ورشة عمل إقليمية (العراق، الأردن، لبنان، ليبيا، فلسطين، سوريا، تونس، اليمن)

نساء يبنين السلام في الدول العربية

المكتب الإقليمي
هيئة الأمم المتحدة للمرأة
بيروت، ٢٣-٢٤ مايو/آيار ٢٠٢٢

هيئة الأمم المتحدة للمرأة

المحتوى

الألفاظ الأوائلية والاختصارات	٤
١. معلومات أساسية	٥
٢. المرأة في مجال الوساطة	٧
٣. شكل ورشة العمل والموجز التنفيذي	٩
٤. نتائج ورشة العمل	١١
أولاً: التحديات التي تواجه المرأة في مجال الوساطة	١١
ثانيًا: أفضل الممارسات التي تبادلتها الأفرقة العاملة	١٣
ثالثًا: الاستراتيجيات التي تبادلتها الأفرقة العاملة	١٤
رابعًا: التوصيات حسب المواضيع في جميع أنحاء المنطقة	١٤
خامسًا: التوصيات حسب البلد	١٩

الألفاظ الأوائلية والاختصارات

CSO	منظمة مجتمع مدني
INGO	منظمة دولية غير حكومية
ISIL	الدولة الإسلامية في العراق والشام
NAP	خطة العمل الوطنية
NGO	منظمة غير حكومية
UN	الأمم المتحدة
UNSCR	قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة
WPS	المرأة والسلام والأمن

١. معلومات أساسية

ثمَّة دلائل قوية ظهرت منذ اعتماد قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٣٢٥ على أن مشاركة المرأة النشطة في مفاوضات السلام كان لها تأثير إيجابي على استدامة وجودة السلام وساهمت في تحسين فرص الوصول إلى اتفاقية سلام وتنفيذها بنجاح. وقد أدى ذلك إلى تزايد الإدراك بأهمية عمليات السلام التشاركية والشاملة للجميع من أجل الحفاظ على الاستقرار على المدى البعيد. كما أظهرت الأبحاث ضرورة اعتماد نهج شامل للمجتمع برمته لتحقيق السلام، ومزامنة وربط منظوريْ «من القاعدة إلى القمة» و«من القمة إلى القاعدة»، ويشمل ذلك المسار الأول إلى المسار الثالث في عمليات السلام، من أجل التوصل إلى سلام مستدام.

وقد نشطت النساء في جميع أنحاء المنطقة العربية في مجال بناء السلام من المستوى المحلي إلى المستوى الرسمي، من خلال مراقبة تنفيذ اتفاقيات وقف إطلاق النار، والتوسط في النزاعات العرقية، وتقديم الدعم القانوني واللوجستي لمفاوضات السلام، والتفاوض وتقديم الدعم الإنساني. ولعبت النساء دورًا حاسمًا في تعزيز التماسك الاجتماعي والمصالحة عبر الأجيال، وكذلك في (إعادة) بناء العلاقات بين الدولة والمجتمع. ولطالما توسطت النساء في النزاعات داخل العائلات والقبائل والمجتمعات المحلية أثناء الحروب. فشاركت النساء اليمنيات، على سبيل المثال، في مفاوضات عبر الخطوط الفاصلة بين الطرفين أسفرت عن وقف إطلاق النار وتبادل الأسرى واتفاقات بشأن إدارة الموارد، فيما تفاوضت النساء السوريات مع الجهات المسلحة من أجل الإفراج عن الأسرى وإنشاء منطقة آمنة للمدنيين.

ووجدت إحدى الدراسات التي أجرتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة حديثًا أن النساء قد لعبن أيضًا دورًا حيويًّا في ربط المسارات المختلفة في عمليات السلام الوطنية، كما نجحن في بعض الأحيان في معالجة القضايا التي عجزت الجهود الرسمية عن حلّها. ففي ليبيا، على سبيل المثال، تفاوضت النساء على إعادة فتح الطرق بين المدن وعودة النازحين.

ومع ذلك، وعلى الرغم من السجل الحافل الذي تحظى به المرأة في هذا المضمار، فإن مساهمات النساء في حل النزاعات غالبًا ما لا تعترف بها الجهات الفاعلة رفيعة المستوى والجمهور الأوسع، فضلاً عن عدم الالتفات إلى ما تبذلنه من جهود وعدم الاسترشاد به في المفاوضات الرسمية. كما أن حجب جهود المرأة وتهميشها يعني أن عملها أقل توثيقًا وفهمًا، مما يشكل تحديًا لكل من يرغب في تقديم الدعم الاستراتيجي للنساء.

ويتطلب الأمر المزيد من الاهتمام والوعي من قبل الجهات الفاعلة في مجال بناء السلام بشأن الدور الذي يمكن للمرأة أن تلعبه، والذي سبق أن اضطلعت به في مجال الوساطة. وبدعم من الحكومة الفنلندية، تقوم هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتنفيذ برنامج «المرأة والسلام والأمن في الدول العربية» الذي يهدف إلى تحويل أجندة المرأة والسلام والأمن إلى حقيقة على أرض الواقع من خلال دعم تطوير وتنفيذ خطط العمل الوطنية بشأن قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥. ومن خلال البرنامج، تكفل هيئة الأمم المتحدة للمرأة والحكومة الفنلندية أيضًا توثيق جهود الوساطة النسائية ودعمها والبناء عليها في سياق خطط العمل الوطنية الخاصة بتنفيذ القرار رقم ١٣٢٥ وغيرها من عمليات السلام والأمن.

وقد مكّن البرنامج من إنشاء شبكات للنساء الوسيطات بهدف تعزيز دور المرأة القيادي في حل النزاعات، من خلال توفير الأدوات ودعم بناء القدرات وإنشاء منصات من أجل تنظيم جهود الوساطة النسائية على أرض الواقع بشكل منهجي. ففي لبنان، أنشأت النساء العاملات في مجال بناء السلام، بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، اثنتي عشرة شبكة للوسيطات بهدف تحديد بؤر التوتر وحل النزاعات المجتمعية من خلال تعزيز اللاعنف؛ وفي المقابل، في ليبيا، دعم البرنامج الأنشطة التي تضطلع بها شبكة النساء الليبيات لبناء السلام على صعيد المجتمعات المحلية، بما في ذلك من خلال ربط جهودهن بجهود النساء في المسار الأول.

ويهدف برنامج المرأة والسلام والأمن في سوريا التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والذي يجري تنفيذه بدعم سخي من فنلندا، إلى تعزيز المشاركة السياسية للمرأة السورية على جميع المستويات. وتدعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة المجلس الاستشاري للمرأة السورية، الذي يقدم المشورة لمبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى سوريا بشأن كافة الجوانب المتعلقة بالعملية السياسية، بما في ذلك المساواة المبنية على أساس النوع الاجتماعي. كما يدعم برنامج هيئة الأمم المتحدة للمرأة في سوريا على نحو متزايد جهود بناء السلام المحلية التي تبذلها النساء السوريات، في جميع الأقاليم الجغرافية السورية الثلاثة وفي البلدان المجاورة.

ولتسليط الضوء على جهود وساطة النساء في مجتمعاتهن المحلية، والدروس المستفادة من التدخلات في إطار برنامج المرأة والسلام والأمن الإقليمي وبرنامج المرأة والسلام والأمن في سوريا، نظم المكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للدول العربية والحكومة الفنلندية ورشة عمل لمدة يومين بعنوان «نساء يبنين السلام في الدول العربية: أوجه التآزر الإقليمي والتعلم المتبادل».

وتمثلت أهداف ورشة العمل في استكشاف الدروس المستفادة من عمل النساء في مجال بناء السلام في مجتمعاتهن المحلية في جميع أنحاء العراق والأردن ولبنان وليبيا وفلسطين وسوريا وتونس واليمن، فضلاً عن الممارسات الجيدة والاستراتيجيات الرامية إلى تعزيز مشاركة المرأة في عمليات الوساطة المحلية. وسلطت المناقشات الضوء على السياقات المحلية لكل بلد وحددت التحديات والدروس المستفادة من هذه السياقات.

٢. المرأة في مجال الوساطة

تتفاوض النساء الوسيطات في مجموعة واسعة من النزاعات على المستويين المحلي والوطني حول طائفة متنوعة من القضايا: حل المشاكل المتعلقة بالمجتمع المحلي مثل إدارة الموارد وتوزيعها؛ حل النزاعات بين المجتمعات المحلية المضيفة والمجتمعات النازحة؛ والتوسط في القضايا التي ترتبط بشكل مباشر بالنزاعات الأكبر، مثل وقف إطلاق النار أو المسائل الأكثر حساسية مثل تبادل الأسرى. وقد انطوت تدخلات المشارِكات في ورشة العمل على عدد من التجارب الإيجابية، ولعبت النساء أدوارًا نشطة في الربط بين المسارات المختلفة في عمليات السلام. ولعبت النساء أدوارًا عديدة في جهود الوساطة هذه. وقد تكون المهام التي يضطلعن بها رسمية وواضحة في بعض الحالات وفي حالات أخرى تكون أقل وضوحًا، لكن المشارِكات لاحظن أن هذه الجهود لا يتم الاعتراف بها في الواقع ولا تتم حمايتها في أغلب الأحيان. وكانت النساء الوسيطات يضطررن للتعامل مع بعض المسائل المتعلقة بأمنهن الشخصي، نظرًا لعدم وجود آليات حماية يمكن الاعتماد عليها والوصول إليها في ظل الصراعات الدائرة.

وأشارت المشاركات إلى بعض الأمثلة حيث تم استقبال جهود الوساطة النسائية بشكل إيجابي على المستوى المحلي، كما هو الحال في لبنان، حيث دعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة إنشاء أول شبكة محلية للوسيطات. وعملت هذه الشبكة على استخدام الاتصالات اللاعنفية وإدخال ثقافة الوساطة في المدارس والبلديات. وفي ليبيا، سعت المبادرات النسائية إلى إطلاق سراح السجناء من سجن مصراتة أو ساعدت في إبرام الاتفاقات لمساعدة السكان على العودة إلى مدنهم، بالإضافة إلى جهود الوساطة بين العشائر بشأن الموارد الطبيعية.

وارتبطت بعض جهود الوساطة الأخرى بالنزاع الأكبر ذاته. ففي اليمن، على سبيل المثال، تفاوضت النساء على إطلاق سراح المعتقلين السياسيين وأسرى الحرب وفتح الطرق المحيطة بمدينة تعز؛ وفي سوريا، تفاوضت النساء على وقف إطلاق النار على الصعيد المحلي وتخفيف حدة القتال للسماح بمرور المساعدات؛ وفي ليبيا، تفاوضت النساء على إعادة فتح الطريق بين مصراتة وتاورغة وعودة النازحين.

وقد تم الاعتراف دوليًّا ببعض جهود الوساطة على مستوى عملية السلام الوطنية. ففي ليبيا في عام ٢٠٢٠، على سبيل المثال، كان ٢٣ في المائة من مجموع المشاركين في منتدى الحوار السياسي الليبي الذي قامت بتيسيره الأمم المتحدة من النساء؛ فيما يعد تقدمًا كبيرًا في مستوى تمثيل المرأة في عملية السلام الليبية الرسمية. وتمكنت النساء من جلب أصوات المجتمع ومطالبه إلى منتدى الحوار السياسي الليبي ووضع احتياجات المجتمع ووجهات نظره على جدول أعمال الحوار.

وفي اليمن، تم إنشاء مجموعة التوافق النسوي اليمني من أجل الأمن والسلام (أو مجموعة التوافق)، والفريق الاستشاري التقني، وشبكة التضامن النسائي، مما خلق مساحات أكبر لمشاركة المرأة في العملية السياسية. وفي سوريا، كان المجلس الاستشاري للمرأة أول مجموعة استشارية نسائية رسمية لمبعوث خاص للأمم المتحدة، وتم إنشاؤه بناء على مطالب قدمها ائتلاف من القيادات النسائية السورية في بداية العملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة. وهو مكلف بإسداء المشورة للمبعوث الخاص بشأن جميع جوانب العملية السياسية، بما في ذلك المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة.

٣. شكل ورشة العمل والموجز التنفيذي

في ورشة العمل قيد المناقشة، اجتمعت ٤٠ امرأة من بناة السلام والقيادات النسائية ذوات الخبرات الواسعة في مجال الوساطة والعمليات السياسية في مجتمعاتهن المحلية، وذلك على مدار يومين في العاصمة اللبنانية بيروت. وقد جئن من بلدان مختلفة في المنطقة العربية ومن خلفيات متنوعة وغنية –السياسة والمجتمع المدني والدبلوماسية والأوساط الأكاديمية وغيرها. وكان لهؤلاء النساء مجتمِعات عددٌ لا يحصى من الخبرات والتجارب في مختلف عمليات السلام وجهود الوساطة في بلدانهن، مما أدى إلى تعزيز فرص التعلم وتبادل المعارف فيما بينهن خلال ورشة العمل.

وقد وفرت ورشة العمل الفرصة للمشارِكات من أجل مناقشة واستكشاف دور المرأة في الوساطة المحلية، وإثارة القضايا والشواغل الصعبة، وخلق مساحة للدروس المستفادة، وتبادل الاستراتيجيات الناجحة. كما كانت ورشة العمل فرصة للتعارف وبناء التحالفات بين النساء بناة السلام في جميع أنحاء المنطقة. وشهدت الورشة مناقشات نشطة ومفيدة سواء في الجلسات العامة أو أثناء اجتماعات الأفرقة العاملة. وركزت هذه المناقشات على المواضيع التالية في سياق بناء السلام على الصعيد المحلي:

- الاستراتيجيات الفعالة التي تستخدمها النساء العاملات في مجال بناء السلام للتأثير على عمليات السلام وحل التوترات في مجتمعاتهن المحلية
- التحديات التي تواجهها النساء عند بناء السلام في مجتمعاتهن المحلية
- الدروس المستفادة من جهود الوساطة الأخرى التي يمكن تطبيقها لتعزيز مساهمة المرأة في عمليات الوساطة في المنطقة العربية
- دور وسائل الإعلام في دعم المرأة في مبادرات الوساطة المحلية لتضخيم من أجل مضاعفة جهودها الحالية
- القدرات والأدوات التي تحتاجها النساء ليكن قادرات على المساهمة على نحو فاعل في عمليات الوساطة في مناطقهن

وقد تنوع شكل ورشة العمل لزيادة حيز المناقشة وتبادل الدروس المستفادة إلى أقصى حد ممكن. وشمل ذلك محادثات عامة وعروض تقديمية قصيرة وجلسات تقنية؛ كما أتيحت للمشاركات فرصة العمل في مجموعات أصغر لإجراء مناقشات متعمقة.

بدأت ورشة العمل بجلسة عامة تم خلالها تبادل الخبرات من اليمن وليبيا وفلسطين والأردن وتونس ولبنان والعراق وسوريا وفنلندا، مما مهد الطريق لمزيد من التفاعل من قبل المشاركات. وقد أظهرت المناقشات الدينامية التي جرت أن مشاركة المرأة بشكل طبيعي في مختلف أشكال الوساطة المحلية في مناطقهن المحلية تعد مشاركة حقيقية. وبات من الواضح أن ذلك الأمر غير معترف به من قبل المجتمعات المحلية والزعماء المحليين في أغلب الأحيان، وفي بعض الحالات لا تدركه النساء أنفسهن.

وقد عكست المناقشات تمييزًا واضحًا بين جهود الوساطة على المستوى السياسي الرفيع والجهود المبذولة على المستوى المحلي. كما أبرزت أهمية الاعتراف بمشاركة المرأة في عمليات الوساطة محليًّا والتصدي للتحديات التي تواجهها المرأة على المستويات المحلية والوطنية والدولية.

ونوقشت قضايا حساسة وهامة مثل حماية المرأة وسلامتها. وجرى تحديد الإعلام بوصفه الأداة الرئيسية لزيادة أمن المرأة وعنصرًا حاسمًا في تغيير صورة المرأة في مجتمعاتها المحلية.

وقد كانت هناك درجة كبيرة من التفاعل من جانب النساء المشاركات في الأفرقة العاملة والاستعداد للتبادل فيما بينهن.

٤. نتائج ورشة العمل

أولاً: التحديات التي تواجه المرأة في مجال الوساطة

في اليوم الأول، شاركت الحاضرات في خمس أفرقة عاملة؛ ضم كل فريق ممثلات من كل بلد، وبدأن في تحديد الدروس المستفادة والتحديات والفرص السانحة لتعزيز دور المرأة في الوساطة المحلية في المنطقة. وعمل كل فريق على موضوع محدد:

١. الاتفاقات المحلية بشأن إدارة الموارد الطبيعية وقضايا تغير المناخ
٢. قضايا العدالة الانتقالية
٣. التوسط في وقف إطلاق النار
٤. منع وحل التوترات المجتمعية
٥. التوسط في سياقات التطرف العنيف

قامت الأفرقة العاملة باستعراض التحديات التي تواجهها النساء عند محاولتهن الوصول إلى أي من المناصب المؤثرة؛ كما ناقشت كيفية مواجهة خطاب الكراهية واستبعاد النساء في المساحات المادية والفضاء الإلكتروني على حدٍّ سواء.

وكان من الواضح في ظل النواتج التي توصلت إليها الأفرقة العاملة أن المشاكل التي تواجه المرأة متعددة الجوانب. واستنادًا إلى التوصيات التي خلصت إليها ورشة العمل، فإن هذه المشاكل تتطلب استجابة شاملة تشارك فيها الحكومات بشكل أكبر لضمان الاسترشاد بتجارب المرأة عند وضع السياسات والاستراتيجيات الوطنية والإقليمية لمكافحة الإرهاب، فضلاً عن المرونة الاقتصادية لدى المرأة.

كما أنه من الأهمية بمكان زيادة دور المرأة القيادي ومشاركتها في منع انتشار التطرف داخل المجتمعات المحلية التي تعيش بها من خلال بناء قدراتها على تحديد علامات الإنذار المبكر المتعلقة بحماية المرأة، وتعزيز تفاعلها مع وسائل الإعلام الجديدة والتقليدية لخلق خطاب فعال مضاد للتطرف، بما في ذلك في الفضاء الإلكتروني؛ وتكتسي النهج المبتكرة أهمية كبرى في هذا المسعى.

وقد أبرزت المشاركات ضرورة تحسين الآليات للمساعدة في إقامة حوار بين الحكومات والجهات الفاعلة في المجتمع المدني من أجل تحديد علامات الإنذار المبكر بالتطرف على نحو أفضل وأهمية دور المرأة في هذه العملية، فضلاً عن أهمية إشراك الشباب في أنشطة الوقاية.

وأشارت المشاركات أيضًا إلى الحقيقة المتمثلة في كون المرأة جزءًا من جهود منع نشوب الصراعات على مستوى القواعد الشعبية لعقود من الزمن، وأن تجاربها تحمل دروسًا بالغة الأهمية لتخطيط هذا العمل وتنفيذه. ومع ذلك، فنادرًا ما تتاح لهؤلاء النساء إمكانية الوصول إلى غرف صنع القرار حيث يتم وضع السياسات.

ويمكن تصنيف التحديات التي وصفتها الأفرقة العاملة تحت عنوانين رئيسيين:

١) التحديات المتعلقة بسياق البلدان (الصراعات، المسيرة نحو الديمقراطية، الاحتلال)

وثمة تحديات تتعلق بسياق الصراع نفسه وأسبابه الجذرية وتبعاته. وخلال النزاعات، تتعرض النساء لأنواع مختلفة من العنف، تشمل الاحتجاز والتعذيب والقتل والإتجار وأشكال أخرى عديدة من العنف القائم على النوع الاجتماعي، مثل العنف ضد السجينات. وقد تم تجنيد النساء في الميليشيات المسلحة في عدة مناسبات.

وقد زادت هذه الظروف من صعوبة اضطلاع المرأة بدور نشط في جهود الوساطة. كما أن المرأة تفتقر إلى المهارات والمعارف اللازمة للعمل في ظل ظروف النزاعات الدينامية، مما يزيد من حدة الانفصال فيما بين المجموعات النسائية وكذلك فيما بين الأجيال؛ وهو ما يمكن ملاحظته في عدم وجود أية مشاركة نشطة من جانب الشباب.

وتمت الإشارة إلى سياق محدد آخر: الاحتلال في فلسطين، الذي خلق ظروفًا مواتية للأعمال المتطرفة التي تسهم بدورها في الصراع الذي طال أمده.

٢) التحديات المتعلقة بالديناميات داخل المجتمع

أسهمت ديناميات السلطة الأبوية، والخطاب الديني والعرقي المتطرف، وتدهور الظروف الأمنية إسهامًا كبيرًا في تهيئة بيئة معادية للمرأة ومشاركتها، ومنعت المرأة من المشاركة في عمليات السلام على الصعيدين المحلي والوطني. كما كانت النساء تكال لهن الاتهامات بجلب أفكار أجنبية عندما كانت تطلق الدعوات لمشاركة النساء على نحو فاعل وحمايتهن. وساهمت عوامل حيوية إضافية في تأجيج العداء ضد المرأة: كعدم وجود عقد اجتماعي في بعض السياقات يحترم حقوق جميع الناس بغض النظر عن خلفيتهم أو الفئة الاجتماعية التي يتنمون إليها، وقصور قوانين الحماية التي تحتوي على آليات حماية دقيقة يمكن للمرأة الوصول إليها بأمان.

وكانت أفرقة العمل واضحة بشأن دور اتساع نطاق الفقر ونقص الفرص الاقتصادية والخدمات الأساسية في تفاقم التحديات التي تواجهها المرأة. وأوصت المشاركات بتصميم منهج تعليمي جديد للتصدي لجميع التحديات المذكورة أعلاه في محاولة للتعامل مع الأفكار العنيفة والمتطرفة داخل المجتمع.

١. نتائج الفريق العامل المعني بالتحديات التي تواجه المرأة في التوسط في الاتفاقات المحلية المتعلقة بإدارة الموارد الطبيعية وقضايا تغير المناخ

أظهرت المناقشات العامة التي أجراها الفريق العامل أن سوء إدارة الموارد الطبيعية أو توزيعها على نحو غير منصف من شأنه أن يغذي ديناميات الصراع القائمة من قبل وأن يزيد من تفاقمها؛ وعلاوة على ذلك، يؤدي النمو السكاني والتدهور البيئي إلى زيادة التنافس على الموارد الشحيحة أصلاً، مثل الأراضي والمياه، ويهدد تغير المناخ بزيادة هذه المنافسة أكثر فأكثر. ومما لا يثير الدهشة أن النساء قد تأثرن بدرجة كبيرة بندرة الموارد، لا سيما في سياق الصراعات.

اليـمـن

اتضح من العرض الذي قدّمه الفريق العامل أنه في سياق هذا النزاع المستمر والمعقد، أن المصالح الاجتماعية والسياسية المتعلقة بالمسائل المتصلة بتغير المناخ لا تتم معالجتها إلا نادرًا. ولم يتم تخصيص أية أنشطة عملية للتصدي لظاهرة تغير المناخ، ولا سيما من منظور المرأة. وتعد النساء أكثر تأثرًا نسبيًّا بتغير المناخ، لا سيّما في المناطق الريفية، بسبب تأثيره على ندرة المياه وعملهن في مجال الزراعة.

كما سلط الفريق الضوء على أهمية متابعة أهداف التنمية المستدامة، خاصة أثناء النزاعات، وزيادة الوعي بأهميتها. كما تم التأكيد على أهمية تعميم المساواة بين الجنسين في الخطط الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ، مع تشجيع الحكومة على إشراك المرأة بفعالية في التخطيط المحلي.

المغرب

تبين من العرض الذي قدَّمه الفريق أن النساء في المناطق الريفية هن الأكثر تضررًا من تغير المناخ، حيث يوجد نقص في المياه اللازمة للاستخدام المنزلي والأنشطة الزراعية. ويدفع هذا الوضع الرجال إلى الهجرة إلى الخارج بحثًا عن موارد بديلة لأسرهم، تاركين النساء ليتعاملن مع العواقب المترتبة على غيابهم.

ووفقًا لما ذكره الفريق، يساهم تغير المناخ في زيادة العنف ضد المرأة: فهو يؤثر على معدل الزواج المبكر في المجتمعات المحلية بسبب الصعوبات الاقتصادية، ويزيد من التحرشات التي تتعرض لها النساء (الجسدية واللفظية والجنسية) في رحلاتهن اليومية بحثا عن مصادر المياه.

كما أن ضعف التنسيق بين الحكومة والمجتمع المدني في معالجة هذه المسألة يزيد من صعوبة إيجاد حلول لها.

ليبيا

يعد تغير المناخ وعواقبه مفهومًا جديدًا بالنسبة للسلطات والمجتمعات المحلية. وفي الوقت نفسه، بدأت المجتمعات المحلية، ولا سيّما تلك الموجودة في المناطق الريفية، في مشاهدة بعض آثارها السلبية في شكل فيضانات تؤثر تأثيرًا سيئًا على المرأة.

وتعمل الحكومة الليبية على وضع خطة وطنية لمواجهة ظاهرة التغير المناخي؛ فيما يعد فرصة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة والجهات الفاعلة المحلية لتعميم المساواة بين الجنسين في الخطة.

الأردن

تناول الفريق الأثر المتناسب لتغير المناخ على المرأة، لا سيما في المناطق الريفية، بسبب تأثيره على ندرة المياه، وشدد على أهمية اغتنام الفرصة للعمل مع الحكومة ومنظمات المجتمع المدني المحلية على تنفيذ خطة العمل الوطنية الثانية بشأن قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ ، التي تتضمن بندًا حول تغير المناخ.

لبنان

أفاد الفريق العامل بأن الحكومة اللبنانية لم تتخذ أي إجراءات ملموسة لمعالجة القضايا المتعلقة بتغير المناخ، وأبرز أهمية العمل على زيادة الوعي بآثار تغير المناخ على المجتمع المحلي ككل وكذلك على موارده.

كردستان العراق

أشار الفريق إلى ضعف التنسيق بين الجهات الفاعلة الرسمية/ الحكومية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني. كما لاحظ أن ارتفاع عدد اللاجئين والنازحين، بمن فيهم أولئك الموجودون في مخيمات تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، يجعل الوضع أكثر هشاشة. ولا توجد سوى موارد محدودة لتلبية

احتياجاتهم في سياق الصراع المستمر الذي طال أمده، وقلة الوعي المجتمعي بمسألة تغير المناخ وعواقبه.

٢. نتائج الفريق العامل المعني بالتحديات التي تواجه النساء الوسيطات في العدالة الانتقالية

أفاد الفريق العامل بأن النساء عادة ما يتم استبعادهن من المشاركة في الجهود المتعلقة بالوساطة والعدالة الانتقالية، ولا يشاركن في اللجان التي تعمل على هذه القضايا –إذ تتضح جليًّا هيمنة الرجال في هذا المجال. ونتيجة لذلك، لم تؤخذ احتياجات المرأة في الاعتبار في هياكل السلم تلك، وهو ما انعكس في سياسات العفو العام. ويأتي ذلك في سياق عززت فيه الأطراف المختلفة فهمها للعدالة الانتقالية وتنفيذها، الأمر الذي من شأنه أن يؤثر على التمييز في الجبر والتعويض، فضلاً عن جهود المصالحة في المنطقة.

٣. نتائج الفريق العامل المعني بالتحديات التي تواجه النساء الوسيطات في التوسط من أجل وقف إطلاق النار

أظهر الفريق العامل أن اتفاقات وقف إطلاق النار في المنطقة لا تعترف بالآثار المتعلقة بالنوع الاجتماعي للنزاعات ولا بأهمية مشاركة المرأة ووكالتها المستقلة في تعزيز السلام. وقد كان واضحًا من مختلف السياقات أن تمثيل المرأة في جهود السلام، بما في ذلك الوساطة من أجل وقف إطلاق النار، ضئيل للغاية. ويكشف استبعاد المرأة من المفاوضات الرسمية عن محدودية الدعم المقدم من حكومات المنطقة للجوء إلى الوساطة لإنهاء الصراعات أو لإشراك المرأة في هذه الجهود. وقد لوحظ أن فلسطين تواجه تحديات إضافية بسبب وقوعها تحت الاحتلال.

٤. نتائج الفريق العامل المعني بالتحديات التي تواجه النساء أثناء الوساطة من أجل نزع فتيل التوترات المجتمعية

أظهر العرض الذي قدمه الفريق العامل أن غالبية النساء في المجتمع لا يدركن حقهن في المشاركة في المجال العام، ولا أهمية دورهن في جهود الوساطة على مستوى المجتمع المحلي. كما أن النساء الوسيطات/الفاعلات لا يملكن الوسائل اللازمة لاكتساب المهارات والمؤهلات المطلوبة في المنطقة بسبب التمييز ضدهن كنساء فضلاً عن عدم وجود مراكز تدريب مؤهَّلة.

وأشار الفريق إلى أن هيمنة المعايير الثقافية وديناميات السلطة الأبوية في المجتمع حالت دون اضطلاع النساء بدور نشط في جهود الوساطة على الصعيدين المجتمعي والمحلي. كما منع تدهور الأوضاع الأمنية في المنطقة النساء من المساهمة في تلك الجهود.

وشدد الفريق على أن السلطات المحلية لم تستثمر في إشراك المرأة في أي شكل من أشكال بناء السلام؛ ونتيجة لذلك، لا يتم الاعتراف بالنساء كوسيطات في المجتمع المحلي. وأشار الفريق صراحة إلى العمليات الانتخابية في المنطقة، التي تتأثر بدرجة كبيرة بديناميات السلطة الأبوية في الأسر البارزة، مما يعني أن نتائج أية عملية انتخابية هي انعكاس لديناميات السلطة الأبوية وليست النتائج الفعلية، مما يقلص فرص النساء في التمثيل المناسب.

وبالإضافة إلى ذلك، شدد الفريق العامل على عدم وجود تشريعات وقوانين تحمي المرأة من العنف القائم على النوع الاجتماعي، مما يؤثر على دورها في الوساطة المجتمعية ويؤدي إلى غياب ثقافة حقوق الإنسان.

ولا يزال تمثيل المرأة في قطاعي الأمن والشرطة متواضعًا، مما يزيد من الظروف المعوقة لمشاركة المرأة. وأبرز الفريق أهمية إشراك الأجيال الشابة من النساء، وبناء الشبكات، وتسهيل الوصول إلى الخبراء، والاستعانة بالشخصيات المؤثرة في المجتمع المحلي للحصول على مشورتهم ودعمهم.

ثانيًا: أفضل الممارسات التي تبادلتها الأفرقة العاملة

في الأفرقة العاملة الخمسة، تبادلت المشاركات النهج المجتمعية الناجحة والممارسات الجيدة التي تدعم المرأة كقائدة. كما سلطن الضوء على أهمية التواصل بين منظمات المجتمع المدني لحماية المرأة من خلال الشراكات، وخاصة بالنسبة للعاملات في المجال العام، ومعالجة القضايا المتعلقة ببناء السلام والعدالة.

وأبرزت المشاركات ضرورة التوصل إلى فهم مشترك بين الجهات الفاعلة بشأن القضايا الحساسة مثل العدالة الانتقالية. وأجمعت المشاركات على ضرورة استخدام كل من الأشكال التقليدية والجديدة من وسائل الإعلام واعتماد مناهج مبتكرة لمواجهة الأيديولوجية المتطرفة.

وشددت المشاركات على أهمية فهم السياقات المحلية لكل منطقة وتصميم التدخلات وفقًا لذلك (التخطيط السياقي لبناء السلام). كما أبرزن أهمية إعادة تقييم الاستراتيجيات الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ في سياقات مختلفة. وأولت الحاضرات أهمية كبرى لبناء التحالفات من أجل تعزيز حماية المرأة ومشاركتها النشطة.

ثالثًا: الاستراتيجيات التي تبادلتها الأفرقة العاملة

استعرضت المشاركات بعض الاستراتيجيات التي أتت بنتائج إيجابية في مناطقهن، مثل اعتماد أساليب القراءة والتحليل المناسبة للسياق في تصميم وتنفيذ البرامج وخطط العمل، ووضع التدخلات في سياقها على أساس الموارد والاحتياجات المحلية. كما اعتبرن الجهات الفاعلة المحلية مداخل ذات أهمية حاسمة، وسلطن الضوء على أهمية تعزيز قدرات هذه الجهات الفاعلة على التأثير في الديناميات المجتمعية نحو خلق مساحة أكثر تقبلاً للمرأة.

وأقرت المشاركات بضرورة أن تمتلك المرأة المهارات اللازمة وأن تكون قادرة على المشاركة بفاعلية في جهود الوساطة وبناء السلام، وأشرن إلى أهمية تعزيز قدرات المرأة. ويعد دعم المرأة لبناء شرعيتها على المستوى المحلي أمرًا حيويًّا أيضًا؛ وهذا بدوره من شأنه أن يزيد من حمايتها وسيسلط الضوء على الانتهاكات التي تمارس ضد المرأة على الصعيد العالمي.

وسلطت المشاركات الضوء على أهمية إنشاء روابط بين العناصر الفاعلة الأصغر والأكبر سنًّا من ذوات الخبرة والدراية، والعمل على بناء تحالفات محلية وإقليمية ودولية، دون نسيان إشراك الرجال الذين يدعمون مشاركة المرأة في بناء السلام.

كما دعت المشاركات إلى أهمية تعميم المساواة بين الجنسين من خلال وسائط الإعلام ومنظومة التعليم (المؤسسات والمناهج الدراسية) لتحويل اهتمام الخطاب المحلي نحو دور المرأة الهام في مجال الوساطة.

رابعًا: التوصيات حسب المواضيع في جميع أنحاء المنطقة

في اليوم الثاني، عملت المشاركات مرة أخرى في خمس أفرقة عاملة وخلصن إلى مجموعة من التوصيات لهيئة الأمم المتحدة للمرأة والجهات الفاعلة الداعمة الأخرى لتعزيز المشاركة مع القيادات النسائية كوسيطات في المنطقة العربية. ويمكن تصنيف التوصيات إلى سبعة مواضيع عامة:

١. تعزيز التشبيك وبناء التحالفات

- خلق مساحات آمنة للنساء الوسيطات في المنطقة العربية، من قبل هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمنظمات غير الحكومية الدولية، لتبادل الخبرات والمعلومات فيما يتعلق بتدخلاتهن على أرض الواقع، حيث يمكن تبادل الدروس المستفادة والتعبير عن المخاوف، وخلق مساحات لتبادل الآراء بين الأقران من الوسيطات في جميع أنحاء المنطقة.
- تقديم الدعم من قبل هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمنظمات غير الحكومية الدولية إلى الجماعات النسائية المحلية في التأكيد على أهمية كفالة الحماية الشخصية للنساء الوسيطات على الصعيد المحلي، في كل من المجالين الخاص والعام، من خلال تضخيم الانتهاكات التي تُرتكب ضدهن وطنيًّا ودوليًّا والدعوة إلى تأمين سلامتهن ورفاههن.
- قيام هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمنظمات غير الحكومية الدولية بتوفير مساحات لربط الجماعات/الجهات الفاعلة في المجتمع المدني بمبادرات السلام الوطنية أو المحلية وتعزيز الثقة والحوار؛ وخلق فرص للتواصل مع عمليات الوساطة الرسمية؛ وتسهيل عقد الاجتماعات الدورية بين النساء وأطراف النزاع لوضع وجهات نظرهن وخبراتهم التقنية في الاعتبار.
- دعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة لوضع البرامج متوسطة الأجل وطويلة الأجل الرامية إلى تطوير كوادر من الوسيطات لضمان المهنية استدامة السلام.
- دعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمنظمات غير الحكومية الدولية للجماعات النسائية في بناء التحالفات التي تشمل الرجال وأصحاب المصلحة الآخرين في المجتمع، مثل وسائل الإعلام والقطاع الخاص والمؤسسات الدينية والجهات الفاعلة الدبلوماسية متعددة المسارات.

٢. حماية النساء المدافعات عن السلام/حقوق الإنسان

- لا يزال العنف بجميع أشكاله يهدد دور المرأة على كافة مستويات المشاركة؛ وينبغي استخدام بناء القدرات كأداة للحماية.
- تكتسي الحماية الشخصية للوسيطات على المستوى المحلي أهمية بالغة في المجالين الخاص والعام على حد سواء، ويمكن تعزيزها من خلال التضخيم الجماعي للانتهاكات المرتكبة ضدهن على الصعيدين الوطني والدولي والدعوة إلى حمايتهن ورفاههن.
- العمل مع النساء المدافعات عن السلام/حقوق الإنسان لزيادة قدراتهن على المشاركة الإيجابية مع مجتمعاتهن المحلية، مما سيسهم في زيادة قبول أنشطتهن وتعزيز شرعيتهن في مجتمعاتهن المحلية، ومن ثم تعزيز حمايتهن على المستوى المحلي.
- ضمان وصول النساء المدافعات عن السلام/حقوق الإنسان بشكل أفضل إلى الأدوات والآليات التي من شأنها أن تساعدهن على تحديد الاحتياجات المحلية بشكل أكثر فعالية وتصميم برامج أكثر فعالية؛ ومن شأن ذلك أن يزيد من قدرتهن على الوصول بشكل أفضل داخل مجتمعاتهن المحلية، ويزيد من شرعيتهن ويسهم في حمايتهن.
- تمكين المرأة يمنحها فرصًا أفضل للوصول إلى المناصب العليا في السلطة.

٣. جدول أعمال المرأة والسلام والأمن وقرار مجلس الأمن ١٣٢٥

- قيام هيئة الأمم المتحدة للمرأة بإشراك المزيد من الشابات في تصميم وتنفيذ خطط العمل الوطنية وخلق المزيد من المساحات للشباب لاكتساب المعرفة والخبرة
- قيام هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالدعوة إلى إنشاء لجان داخل الوزارات المعنية على المستوى القُطري، والدعوة إلى إعطاء الأولوية لحماية المرأة، وتقديم الدعم اللازم تقنيًّا وماليًّا لتحقيق ذلك.
- تعاون هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع المنظمات العربية الإقليمية لتكون أكثر انخراطًا في القضايا المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والقيام بدور نشط في تصميم خطط العمل الوطنية.
- تعاون هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع الجهات الفاعلة المحلية للدعوة إلى عقد المزيد من الاتفاقات بشأن قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ والقرارات اللاحقة على المستوى المحلي.

٤. أولويات العمل في مجال الوساطة على الصعيد المحلي

- تعاون هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع الجهات المانحة والمؤسسات المحلية المعنية من أجل إنشاء «مراكز للوساطة» وتشجيع التآزر والتواصل فيما بين هذه المراكز في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (الروابط بين المغرب والمشرق العربي)
- يتعين على هيئة الأمم المتحدة للمرأة ترتيب أولويات أنشطتها حول الوساطة المحلية باستخدام مداخل مختلفة على مستوى البرامج والسياسات، وينبغي أن تعتمد برامج مصمَّمة خصيصًا للنساء في مختلف التخصصات.
- يجب أن تنعكس الوساطة بوصفها أداة للتحول المجتمعي على مستوى البرامج من قبل هيئة الأمم المتحدة للمرأة والوكالات الأخرى.
- يجب على هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمنظمات الشريكة لها العمل على رسم خرائط لتحديد الجهات الفاعلة النسائية المشاركة في جهود الوساطة على الصعيدين الوطني ودون الوطني واستخدام هذه الخرائط لإثراء القوائم القائمة للنساء الوسيطات في المنطقة (النساء ذوات الخبرة والشابات اللواتي يمتلكن قدرات تؤهلهن للوساطة المحلية)
- يتعين على هيئة الأمم المتحدة للمرأة البحث عن مداخل محلية مبتكرة، مثل العمل مع البلديات والجامعات لتعزيز مفهوم الوساطة كأسلوب حياة، وخاصة في مناطق النزاعات.
- يجب على هيئة الأمم المتحدة للمرأة تنويع طرق وصولها إلى المجتمع وإشراك المداخل المحلية الرئيسية بفاعلية، بما في ذلك الجهات الفاعلة الدينية والقادة المحليين وغيرهم، من أجل تنفيذ التغيير على المستوى المحلي، وزيادة الاعتراف بدور المرأة ومشاركتها في المجتمع، ومكافحة التطرف والأمية بشكل فعال.

٥. الاستفادة من دور وسائل الإعلام

- دعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة للجهات الفاعلة المحلية لحشد وسائل الإعلام المختلفة (التقليدية وغير التقليدية) من أجل تعزيز دور المرأة في عمليات السلام والوساطة المحلية.
- دعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة لمنظمات المجتمع المدني المحلية في حملات التوعية وتوثيق الخبرات المحلية في مجال الوساطة ودور المرأة.
- عمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع منظمات المجتمع المدني المحلية من أجل التأكيد على أهمية وضع خطة عمل إعلامية تكفل الحد من خطاب الكراهية ضد المرأة وتخلق مساحة أكثر شمولاً لمشاركة المرأة في الوساطة المحلية.
- استخدام وسائل الإعلام والذكاء الاصطناعي من قبل هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمات المجتمع المدني المحلية لطرح صورة إيجابية للمرأة تختلف اختلافًا كبيرًا عن الصور النمطية التي تستخدمها وسائل الإعلام الاجتماعية التي تقدم الرجال على أنهم وكالة والنساء كضحايا وأشخاص مهمشين يحتاجون إلى بناء القدرات، على سبيل المثال.
- تعاون هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع الجهات الفاعلة المعنية لتوثيق مشاركة المرأة في عمليات الوساطة المختلفة وتعزيز هذه المشاركة؛ والمشاركة مع خبراء وسائل الإعلام في عرض قصص نجاح المرأة في مجال الوساطة، ويتم ذلك أساسًا عن طريق إجراء تحليلات قائمة على الأدلة لأدوار الوساطة المختلفة (المباشرة أو التيسيرية) التي تقوم بها المرأة على الصعيدين الإقليمي والعالمي؛ وفهم العقبات التي تواجه مشاركة المرأة؛ وتسليط الضوء على التأثير المتفاوت للمرأة على جهود الوساطة؛ وتحديد الاستراتيجيات والهياكل اللازمة لتعزيز إشراك النساء.

٦. بناء قدرات النساء الوسيطات

- يتعين على هيئة الأمم المتحدة للمرأة السعي من أجل تدريب وبناء قدرات النساء بناة السلام على مستويات متعددة من العمل في حل النزاعات، مما يكفل إدماج المرأة ومشاركتها في كل منها: الوساطة والتفاوض وتيسير الحوار والعدالة التصالحية وعلاج الصدمات وحماية الفضاء الإلكتروني والقيادة، فضلاً عن تحسين رأس المال الاجتماعي وتعبئة المجتمعات المحلية.
- يتعين على هيئة الأمم المتحدة للمرأة والجهات الفاعلة الأخرى المعنية تصميم برامج تدريبية استراتيجية لتلبية احتياجات المجتمعات المحلية والسياقات المختلفة لكل نزاع، مع اتباع نهج طويل الأجل لضمان التأثير على حياة المرأة على نحو ملموس، وزيادة قدرة المرأة على إحداث التغيير وقيادته.
- يجب على هيئة الأمم المتحدة للمرأة العمل عن كثب مع المجموعات النسائية وضمان قدرتها على إجراء حملات مناصرة ناجحة باستخدام التكنولوجيا المتقدمة.
- يجب على منظمات المجتمع المدني المحلية والوطنية العمل على زيادة الوعي حول عواقب تغير المناخ وأهميته بالنسبة للمجتمعات المحلية.
- يتعين على المنظمات غير الحكومية الدولية التركيز على نشر ثقافة الوساطة والحوار من خلال إنشاء مناهج مدرسية وتخصصات معينة في الجامعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (تم تسليط الضوء عليها في سياق لبنان وليبيا).
- يتعين على هيئة الأمم المتحدة للمرأة والجهات النسائية المحلية الفاعلة تصميم تدريب سياقي على قرار مجلس الأمن ١٣٢٥
- يتعين على المنظمات غير الحكومية الدولية العمل مع الجهات المحلية الفاعلة لتسخير التعليم الرسمي في سبي إذكاء الوعي حول حقوق المرأة.
- يتعين على هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمنظمات غير الحكومية الدولية الأخرى خلق مساحة للتعلم الآمن الذي يضمن التبادل بين الشباب وذوي الخبرة.
- يتعين على هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمنظمات غير الحكومية الدولية الأخرى دعم الجهات الفاعلة المحلية للحصول على الأدوات والاستراتيجيات اللازمة وفقًا لما هو منصوص عليه في الاتفاقيات الدولية.

٦. مشاركة النساء في عمليات السلام

- يتعين على هيئة الأمم المتحدة للمرأة العمل مع المنظمات غير الحكومية الدولية لتسهيل وصول المرأة إلى عمليات الوساطة الدولية من أجل زيادة فرص الاحتكاك والتعلم.
- يتعين على هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومكاتب المبعوث الخاص للأمم المتحدة تسليط الضوء على أهمية دور المرأة في حل النزاعات، والتعبير عن التقدير لمساهمات المرأة، والإشارة إلى النساء بوصفهن عضوات في فرق الوساطة، والاعتراف علنًا بمساهماتهن في مجال الوساطة، بما في ذلك مع وسائل الإعلام.
- يتعين على هيئة الأمم المتحدة للمرأة العمل مع شبكات المجتمع المدني النسائية على جمع النساء في المنطقة لمزيد من التبادل التعليمي وتسهيل وصولهن إلى فرص التمويل التي من شأنها دعم المبادرات المحلية.
- تشجيع وضع جداول أعمال تراعي اعتبارات النوع الاجتماعي في جميع عمليات التفاوض السياسي عن طريق إجراء مشاورات مع النساء والجهات الفاعلة في المجتمع المدني.
- يجب تشجيع هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمنظمات غير الحكومية على التواصل مع النساء العاملات في مجال السياسة والعمل معهن لخلق أوجه تآزر مع النساء على مستوى المجتمع المحلي، والعمل معهن للتأكيد على أجندة المرأة في أجنداتهن السياسية.
- يتعين على هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمنظمات غير الحكومية الدولية الدعوة إلى مشاركة المرأة على نحو فاعل على جميع مستويات صنع القرار.
- يجب على هيئة الأمم المتحدة للمرأة العمل بجدية مع المؤسسات الدولية والوطنية لضمان تمثيل المرأة تمثيلاً قويًّا في المؤسسات الأمنية.
- يتعين على هيئة الأمم المتحدة للمرأة العمل عن كثب مع المؤسسات الحكومية لتعديل ومواءمة التشريعات التي تدعم حقوق المرأة وتنص على سلامة النساء الوسيطات، وتطوير المناهج التعليمية.

خامسًا: التوصيات حسب البلد

فلسطين

- يتعين على هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تعمل عن كثب مع المجموعات النسائية الفلسطينية لتقييم وتعزيز العمل على أنظمة الإنذار المبكر فيما يتعلق بالعنف المنزلي ضد المرأة، واستكشاف فرص إنشاء تطبيق للهاتف المحمول يمكن للمرأة الوصول إليه عن بُعد وبدون الكشف عن هويتها، والعمل على توسيع نطاق تغطية هذه الخدمات لتشمل جميع المدن الفلسطينية.
- يتعين على هيئة الأمم المتحدة للمرأة العمل مع المنظمات غير الحكومية الدولية لإنشاء وتمويل إنشاء بيوت آمنة للنساء المعرضات للعنف.

ليبيا

- يتعين على هيئة الأمم المتحدة للمرأة التواصل مع الحكومة الليبية والمدعين العامين المعنيين لشرح الفرق بين قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ واتفاقية اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (سيداو) وتسليط الضوء على أهمية كل منهما.
- يتعين على الجهات الفاعلة النسائية المحلية توحيد قدراتها مجابهة القرار الذي اتخذه المدعي العام الليبي بتعليق العمل على خطة العمل الخاصة بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ ، حيث توجد حاجة ماسة إلى دعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة.
- يجب على مكتب الأمم المتحدة للمرأة في ليبيا ووكالات الأمم المتحدة الأخرى دعم المجموعات المحلية في وضع خطة العمل الوطنية الخاصة بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥.
- يتعين على هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومكتب المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى ليبيا الدعوة إلى زيادة إشراك النساء بغية توسيع المشاركة في عمليات بناء السلام وحفظ السلام.

تونس

- يتعين على هيئة الأمم المتحدة للمرأة العمل مع النساء التونسيات الفاعلات من أجل زيادة قدراتهن في مجال تحليل وقراءة النصوص القانونية والدستور وقوانين الحكم المحلي
- يتعين على هيئة الأمم المتحدة للمرأة العمل مع المجموعات النسائية المحلية لإنشاء شبكة للنساء الوسيطات في تونس وتوفير التدريب اللازم وفرص الوصول إلى عمليات الوساطة الدولية
- يتعين على هيئة الأمم المتحدة للمرأة العمل مع النساء التونسيات الفاعلات من أجل وضع مؤشرات واضحة لمتابعة تنفيذ خطة العمل الوطنية في البلاد، مع إيلاء اهتمام كبير لاعتبارات النوع الاجتماعي في خطط عملهن وإنتاج المعرفة

المغرب

- يتعين على هيئة الأمم المتحدة للمرأة العمل مع النساء المغربيات الفاعلات من أجل بدء العمل على خطة العمل الوطنية، وضمان إشراك أصحاب المصلحة المحليين في المجتمع المدني، وتخصيص الدعم المالي والتقني اللازم لضمان التنفيذ الكامل لخطة العمل الوطنية على كافة المستويات.
- يتعين على هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمنظمات غير الحكومية الدولية استخدام قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ كإطار معياري لضمان مشاركة المرأة الكاملة في جهود الوساطة.

سوريا

- يتعين على هيئة الأمم المتحدة للمرأة وغيرها من وكالات الأمم المتحدة الدعوة إلى حماية المدافعين عن حقوق الإنسان والنساء بناة السلام على المستويين المحلي والدولي.
- يتعين على مكتب المبعوث الأممي الخاص لسوريا العمل على ضمان حق جميع السوريين في المشاركة في عملية السلام بأي شكل من الأشكال.

لبنان

- يتعين على هيئة الأمم المتحدة للمرأة والجماعات النسائية المحلية الدعوة إلى حماية النساء العاملات في مجال السياسة في المجالين الخاص والعام.
- يتعين على هيئة الأمم المتحدة للمرأة تسهيل التواصل مع شبكات الوساطة النسائية في المنطقة وعلى الصعيد الدولي
- يتعين على هيئة الأمم المتحدة للمرأة دعم الجماعات النسائية المحلية في دعوة الحكومة اللبنانية إلى العمل على إشراك المرأة في أنشطة بناء السلام المختلفة.
- يتعين على هيئة الأمم المتحدة للمرأة دعم المؤسسات اللبنانية والحكومة تقنيًّا وماليًّا لتطوير جدول أعمال المرأة والسلام والأمن.
- يتعين على هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمنظمات غير الحكومية الدولية دعم جهود الجهات الفاعلة المحلية بشأن العدالة الانتقالي.

الأردن

- يتعين على هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمنظمات غير الحكومية الدولية التأكيد على دور المرأة محليًّا من خلال إنشاء مراكز للمرأة داخل المنظمات المجتمعية.
- يتعين على هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمنظمات غير الحكومية الدولية تصميم وحدات تدريبية خاصة لتدريب النساء على المشاركة السياسية وبناء قدراتهن.
- يتعين على هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمنظمات غير الحكومية الدولية توسيع نطاق تغطيتها ليشمل المناطق الريفية والأحياء النائية لضمان الشمولية عند وضع البرامج.
- يتعين على هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمنظمات غير الحكومية الدولية العمل مع الجهات النسائية المحلية الفاعلة لضمان توافر دور إيواء ومنازل آمنة للنساء المعتدى عليهن، مع وضع نظام إحالة وظيفي يغطي احتياجات المرأة.
- يتعين على هيئة الأمم المتحدة للمرأة عقد ورش عمل تعليمية لتبادل الخبرات بشكل أفضل في حل النزاعات والوساطة المحلية.
- يتعين على هيئة الأمم المتحدة للمرأة تعمل مع المجموعات النسائية المحلية لإنشاء شبكة إقليمية للوسيطات.
- يتعين على هيئة الأمم المتحدة للمرأة دعم الجهات النسائية المحلية الفاعلة في بناء الأطر الوطنية لجهود المرأة في مجال الوساطة، مثل خطة العمل الوطنية بشأن قرار مجلس الأمن ١٣٢٥.

العراق (كردستان العراق)

- يتعين على هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمنظمات غير الحكومية الدولية تصميم دورات لبناء قدرات النساء في كردستان، مع الإقرار بأن المنظمات في كردستان كثيرًا ما كان يتم استبعادها من برامج بناء القدرات في السابق
- يجب على هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمنظمات غير الحكومية الدولية الاعتراف بوجود الجماعات النسائية في كردستان وأنشطتها، وتقديم الدعم المباشر حسب الاقتضاء
- يتعين على هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمنظمات غير الحكومية الدولية تقديم الدعم المطلوب للمجلس الأعلى للمرأة والتنمية
- يتعين على هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمنظمات غير الحكومية الدولية توفير الدعم النفسي والاجتماعي اللازم للناشطات بما يساعدهن على الإسهام في بناء السلام
- يتعين على هيئة الأمم المتحدة للمرأة العمل مع الجماعات النسائية المحلية لدعم الناجيات من تنظيم داعش والنساء الأيزيديات الناجيات.

فلسطين

توصيات لتحسين نظام الإنذار المبكر والاستجابة لمنع وقوع النزاعات وأعمال العنف:

- يتعين على هيئة الأمم المتحدة للمرأة إضفاء الطابع المؤسسي على نظام الإنذار المبكر والاستجابة، وتوسيع نطاق عمله ليشمل كل فلسطين، والنظر في كيفية توثيق البرنامج وتكراره في سياقات أخرى، وتوفير القدرات اللازمة مثل تدريب المبلِّغين عن المخالفات في مدن مختلفة.
- يتعين على هيئة الأمم المتحدة للمرأة دعم النساء المحليات الفاعلات لنشر الوعي حول نظام الإنذار المبكر والاستجابة وأهميته بالنسبة للسلم الأهلي.
- يتعين على هيئة الأمم المتحدة للمرأة المساعدة في إنشاء تطبيق للهاتف الجوال لتشغيل نظام الإنذار المبكر والاستجابة وتسهيل عملية الإبلاغ عن الانتهاكات بكفاءة.

انطلاقا من رؤية المساواة المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، تعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة من أجل القضاء على كافة أشكال التمييز ضد جميع النساء والفتيات وتمكين المرأة وتحقيق المساواة بين النساء والرجال كشركاء ومستفيدين من التنمية وحقوق الإنسان والعمل الإنساني والسلام والأمن.

هيئة الأمم المتحدة للمرأة

UN Women Regional Office for Arab States
Villa 37 road 85, Maadi, Cairo

arabstates.unwomen.org
www.facebook.com/unwomenarabic
www.twitter.com/unwomenarabic
www.flickr.com/unwomen arabstates
www.instagram.com/unwomenarabic